دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
المؤلف الرئيسي:	العمري، مازن أحمد
المجلد/العدد:	مج 21, ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	61 - 64
رقم MD:	490028
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المصداقية ، القوائم المالية ، خدمة العملاء ، التحليل المالي ، المحاسبة ، الإدارة المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/490028

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل

د .مازن احمد العمري*

*أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – جامعة الزرقاء.

المقدمة:

اتفق مع البعض في عدم مصداقية العديد من القوائم المالية المعدة من قبل قطاع الشركات، ولكن لابد من اللجوء اليها لغايات الاطلاع على أعمال هذه الشركات للوصول إلى قرار أو شبه قرار حول الإستثمار في هذه الشركات أو تعزيز هذه الإستثمارات القائمة لديها، وما يطمئن المستثمر أو المستفيد من القوائم المالية الصادرة عن هذه الشركات أنها تعد وفقاً لمعايير محاسبية دولية، تم صياغتها وإعدادها بالشكل الذي يساعد مستخدمي هذه القوائم في التوصل للقرار السليم، وكما هو معروف لديكم أن مستخدمي القوائم المالية هم:

- المستخدم الداخلي **Internal User**: والذي يتمثل بالإدارة العامة والدوائر التنفيذية وجميع العاملين داخل المؤسسة أو المنشأة أو المنظمة بشكل عام.
- المستخدم الخارجي **External User**: وهو عبارة عن عدة أطراف خارجية تهتم بما يرد بالقوائم المالية من معلومات أعدت بالشكل الملائم والصادق حتى تساعدهم في التوصل إلى القرار السليم والصائب. ومن أبرزهم:

- المستثمر الحالي والمرتقب .
- الدائنون.
- المدينون .
- الحكومة.
- أية أطراف أخرى.

إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً. وهى موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لأكبر شريحه من المستخدمين، ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين قد يحتاجون لمعلومات إضافية تزيد عن تلك المقدمة فى القوائم المالية، إلا أنه يتعين على العديد منهم الاعتماد على هذه القوائم كمصدر رئيسي للمعلومات المالية، وعليه يجب إعداد القوائم المالية فى ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين.

كما تمثل القوائم المالية جزءاً من عملية إعداد التقارير المالية وإصدارها، وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التى تمثل جزءاً مكملاً للقوائم المالية، كما يمكن أن تشتمل على جداول إضافية، ومعلومات مبنية على أو مشتقة من تلك القوائم، ومن المتوقع أن تقرأ معها هذه الجداول والمعلومات الإضافية لتساعد في قراءة وتفسير وتحليل المعلومات الواردة في هذه القوائم للوصول إلى ما هو مطلوب.

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات

ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية:

أ . المستثمرون: يهتم مقدمو رأس المال بالعائد وبالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار، أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التى تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ب. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال وربحيتهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التى تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم، ومزايا (منافع) التقاعد لهم، وتوفير فرص العمل.

ج. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التى تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.

د . الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التى تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين الا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

هـ. العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

و . الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ز. الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها، عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطى جميع احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، لأن هناك حاجات عامة لهم جميعاً، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التى يمكن أن تغطيها القوائم المالية. ويقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد القوائم المالية للمنشأة وعرضها.

أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة لتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، وتحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً جميع المعلومات التى يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

كما تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة، أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

الإيضاحات والجداول الإضافية

تحتوى القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية وقائمة الدخل، ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد التى تؤثر على المنشأة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية (مثل احتياطيات المعادن) ويمكن أن توفر على شكل معلومات إضافية، كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية، وتأثير تغير الأسعار على المنشأة.

الإفتراضات الأساسية المتبعة في عملية إعداد القوائم المالية:

أولاً: أساس الاستحقاق

من أجل أن نحقق المصداقية للقوائم المالية، فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي تزود المستخدمين بالمعلومات، وليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتحيطهم علماً كذلك حول الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل. وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

ثانياً: الاستمرارية.

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة، وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النيه أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير فى حجم عملياتها، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فان القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. ومن أبرزها:

- القابلية للفهم: إن احدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية .
- الملاءمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.
- الأهمية النسبية: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات التي يجب أن تتصف بها لكى تكون مفيدة.

- المصداقية: لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.
- الحياد) الموضوعية:(يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.
- الحيطة والحذر: من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.
- ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية.
- القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها:

- التوقيت المناسب: إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فان المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون جميع أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة، وهذا يضعف المصداقية، وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم القوائم حتى تعرف كافة الأوجه فان المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة والمصداقية، فان الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الإقتصادية بأفضل شكل.
- الموازنة بين التكلفة والمنفعة: لا تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، وعدا ذلك فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:**

في الحياة العملية غالباً ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضرورياً، وبشكل عام، فان الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف مصداقية القوائم المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

الاعتراف بالأصول:

يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة، كما لا يعترف بالأصل فى الميزانية عند تكبد نفقة ليس من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمنشأة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية، وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف فى قائمة الدخل.

الاعتراف بالالتزامات:

يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية عندما يكون من المتوقع حدوث تدفق خارج من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالى، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من الثقة في الواقع العملي، ولا يعترف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة(على سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون تم طلبه و لم يتم استلامه بعد)كالتزامات فى القوائم المالية، ولكن مثل هذه التعهدات قد تحقق تعريف الالتزامات ويمكن أن تتأهل للاعتراف بها بشرط تحقق معايير الاعتراف فى الظروف المحددة، وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها.

الاعتراف بالدخل:

يتم الاعتراف بالدخل فى قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة فى المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة فى أصل، أو نقص فى التزام ويمكن قياسها بدرجة من الثقة، وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالدخل يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات فى الأصول أو نقص في الالتزامات (على سبيل المثال، الزيادة الصافية فى الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص فى الالتزامات الناتجة عن التنازل عن دين).

الاعتراف بالمصروفات:

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص فى أصل أو زيادة فى التزام، ويمكن قياسه بدرجة من الثقة، وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول (على سبيل المثال، إثبات مستحقات العاملين او إهتلاك المعدات).

يعترف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع إقتصادية مستقبلية أو عندما لا تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف به كأصل في الميزانية. كما ويتم الاعتراف بمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يتم تكبد التزام بها دون الاعتراف بأصل، مثل الالتزام الناشئ عن ضمان

تحليل نتائج العمل:

يتم تحليل نتائج العمل من خلال أسلوبين:

1 . الموازنات التخطيطية: ويتم التركيز عليها كأداة من خلال المستخدم الداخلي والمتمثلة بالإدارة العليا وبشكل أساسي بالإضافة إلى التحليل المالي باستخدام النسب المالية المعروفة.

وكما هو معلوم لديكم بأن الموازنة والتي تمثل خطة مستقبلية والتي تعد من قبل الإدارة وتوزع كأهداف فرعية لتحقق بمجموعها الهدف العام، وفي نهاية الفترة المالية يتم مقارنة الأداء الفعلي والذي يتمثل ببيانات المركز المالي وبيانات الموازنة، وبكل تأكيد سنخرج بأحد النتائج التالية:

- أن الأداء الفعلي مطابق للأداء المخطط، وهذه الحالة نادرة الحدوث.
- أن يكون الأداء الفعلي أقل من الأداء المخطط، وهنا يكاد أن يكون الوضع الطبيعي، إذ غالباً يكون الأداء الفعلي أقل من المخطط بمعنى وجود انحراف سالب.
- أن يكون الأداء الفعلي أعلى من الأداء المخطط، وفي هذه الحالة ينتج إنحراف موجب، وقد يعزى لزيادة الأداء، أو لسوء تقدير بنود الموازنة.

وفي جميع الحالات وحتى تحقق الموازنة أهدافها يجب أن يطبق مفهوم محاسبة المسؤولية وكما هو معلوم.

2. التحليل المالي: ويتم التركيز عليه من خلال المستخدم الخارجي أكثر مما هو لدى الإدارة العليا أو المستخدم الداخلي، وهذا التحليل يعتمد وبشكل كبير على النسب المالية وتفسيرها.

ويقصد بالتحليل المالي: أنه عبارة عن دراسة العلاقات القائمة بين بنود القوائم المالية وتحليلها باستخدام الوسائل الرياضية والإحصائية بهدف تقييم الأداء والتخطيط المستقبلي.

وسوف نعرض هنا للعلم فقط نوعين من التحليل وهما:

١. **التحليل الرأسي VERTICAL NALYSIS** ويقصد به: دراسة وتحليل العلاقات القائمة بين بنود القوائم المالية لفترة مالية واحدة، لذلك يوصف هذا النوع من التحليل بالسكون لأنه لا يظهر التحرك الحاصل في بنود القوائم المالية وعناصرها، وتأتي أهمية هذا النوع من التحليل في إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية مع المجموع الكلي الذي ينتمي إليه البند أو العنصر. يطلق على هذا التحليل (تحليل المئة بالمئة).

٢. **التحليل الأفقي HORIZONTAL ANALYSIS:**

وهو عبارة عن دراسة العلاقات القائمة لكل بند من بنود القوائم المالية وتحليلها لأكثر من فترة مالية واحدة. والتغير الحاصل في علاقات بنود وعناصر القوائم المالية بعضها ببعض لفترات متعددة.

ويساعد التحليل الافقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة او أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم انجازات المنشاة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير الى جذورها.
- المركز النسبي ويسميه البعض قياسا بالمكان ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشاة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي اليها المنشاة وتؤدي هذه المقارنة الى اكتشاف انحرافات المنشاة عما هو سائد في الصناعة (معيار الصناعة) وعندها يمكن للإدارة مما يلي:
- تقييم اداء المنشاة بالنسبة لمثيلاتها.
- تقييم ربحية المنشاة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.
- اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي اليها وخاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.